محتجون يتمركزون في «الكرة الأرضية» بصحار

مقتل متظاهرين عمانيين اثنين برصاص الشرطة شمال مسقط

■ مسقط - أف ب، رويترز

□ أكد مصدر أمني عماني لوكالة «فرانس برس» أن متظاهرين عمانيين قتلا برصاص مطاطي أطلقته الشرطة خلال مواجهات شمال مسقط أمس الأحد (27 فبراير/ شباط 2011)، فيما أصيب خمسة آخرون بجروح.

وقال المصدر الأمني «قتل شخصان برصاص مطاطي أطلقته الشرطة العمانية وأصيب خمسة آخرون خلال مواجهات في صحار (تبعد حوالي 200 كلم شمال مسقط) عندما حاولت مجموعة من المتظاهرين التقدم باتجاه مركز للشرطة». وأضاف المصدر إن المتظاهرين «قاموا بإحراق بعض السيارات». وفي وقت لاحق، ذكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن «مجموعة من المتظاهرين بولاية صحار قامت بأعمال شغب أدت إلى تدمير عدد من الممتلكات العامة والخاصة».

وتابعت الوكالة إن «الشرطة وفرق مكافحة الشغب تصدت لهذه المجموعة المخربة حرصاً للحفاظ على سلامة المواطنين وممتلكاتهم ما أدى إلى وقوع إصابات».

وكان شهود عيان أكدوا لـ «فرانس برس» في وقت سابق أن الشرطة العمانية أطلقت قنابل مسيلة للدموع خلال مواجهات مع نحو 250 متظاهراً في صحار معظمهم من العاطلين عن العمل الذين يطالبون بإيجاد فرص عمل لهم.

وحاول المتظاهرون في صحار التقدم باتجاه مركز للشرطة التي تدخل عناصرها وحاولوا تفريق التظاهرة قبل أن يطلقوا الرصاص المطاطي وقنابل مسيلة للدموع.

وتراجع بعد ذلك المتظاهرون الذين كانوا يهتفون مطالبين بإيجاد فرص عمل ورفع الأجور ومكافحة الفساد، نحو دوار يطلق عليه اسم الكرة الأرضية، وتمركزوا هناك، قبل أن يطلقوا على الدوار اسم «دوار الإصلاح».

وتأتي هذه المواجهات بعد يوم من الإعلان عن سلسلة تقديمات اجتماعية تشمل رفع المخصصات المالية الشهرية للطلاب، وإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، ودراسة إنشاء جمعيات تعاونية، وتخفيض نسبة مساهمة موظفي الخدمة المدنية في نظام التقاعد.

مركز شرطة يحترق في صحار (رويترز)

من جهتها ذكرت وكالة «رويترز» نقلاً عن شهود عيان أمس أن الشرطة العمانية أطلقت الغاز المسيل للدموع على محتجين يلقون الحجارة في مدينة صحار الصناعية ويطالبون بإصلاحات سياسية مع امتداد الاحتجاجات التي يشهدها الشرق الأوسط إلى السلطنة.

وأضاف أحد شهود العيان ويدعى محمد «هناك مظاهرة كبيرة واشتباكات بين المحتجين والشرطة». وتابع أن الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفرقة المحتجين الذين تجمعوا في ميدان رئيسي.

وأجرى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الذي يسعى لتخفيف التوتر في السلطنة تعديلاً وزارياً أمس الأول (السبت) وغير ستة وزراء بعد أسبوع من احتجاج سابق في العاصمة مسقط يدعو لإصلاحات سياسية.

وقال شهود العيان إن ألف محتج تجمعوا لليوم الثاني على التوالي في صحار أمس قبل اندلاع الاشتباكات. وهناك احتجاجات أيضاً في بلدة صلالة الجنوبية حيث يعتصم متظاهرون منذ يوم الجمعة قرب مكتب أحد المحافظين.

وبعد اشتباكات صحار انسحبت الشرطة ولكن محمد قال إن محتجين يحمل بعضهم كميات من البنزين والثقاب يتجهون إلى مركز للشرطة. وتحلق طائرات مروحية في الأجواء.

وقال شهود إن ثمانية أشخاص على الأقل أصيبوا لكن لم تتضح مدى خطورة الإصابة. وتابعوا أن متاريس أقيمت على طريق رئيسي بين صحار ومسقط.

وتتخذ دول خليجية عربية إجراءات لتهدئة مواطنيها في أعقاب الانتفاضتين اللتين أطاحتا برئيسي تونس ومصر والانتفاضة المندلعة في ليبيا الآن. وطالب نحو 300 عماني الأسبوع الماضي بإجراء إصلاحات سياسية وتحسين الأجور في احتجاج سلمي.

اعتقالات وجرحى إثر مواجهات في جنوب اليمن

■ صنعاء - أف ب

□ تواصلت التظاهرات المناوئة للنظام اليمني أمس الأحد (27 فبراير/ شباط 2011)، خصوصاً في جنوب البلاد حيث أصيب ثمانية أشخاص بجروح خلال مواجهات مع الشرطة، فيما اعتقل 5 نشطاء بينهم دبلوماسي سابق.

وتظاهر آلاف الطلاب في مدينة المكلا في حضرموت مطالبين «بإسقاط النظام»، حسبما أفاد مراسل «فرانس برس». وتجمع المتظاهرون أمام مركز للشرطة في المدينة قبل أن تقع مواجهات عندما حاولت القوى الأمنية تفريق التظاهرة ما أدى إلى سقوط 5 جرحى، بحسب ما أكدت مصادر طبية، مشيرة إلى أن أحد المتظاهرين أصيب برصاصة بينما أصيب الآخرون بجروح جراء تعرضهم للضرب بالهراوات. وشهدت مدن أخرى في حضرموت تظاهرات شارك فيها الآلاف، بحسب شهود عيان.

وكانت أحياء المعلا وكريتر والمنصورة في عدن شهدت مساء أمس الأول (السبت) مسيرات احتجاجية للتنديد بمقتل أربعة أشخاص برصاص الشرطة في المحافظة الجنوبية. وردد المتظاهرون هتافات بينها «الشعب يريد إسقاط النظام»، و «مدينة عدن مدينة الشهداء»، و «لا حزبية ولا أحزاب، الثورة ثورة شباب».

وقال شهود عيان إن عناصر من الشرطة حاولوا تفريق تظاهرة كانت تمر بالقرب من مركز أمني مستخدمين الرصاص الحي، ما أدى إلى سقوط ثلاثة جرحى. في موازاة ذلك أكد مصدر أمني أن «الشرطة احتجزت خمسة نشطاء بينهم القيادي في الحراك الجنوبي الدبلوماسي السابق، قاسم عسكر أثناء تواجدهم في منزل في حي المنصورة».

وأضاف إن النشطاء الخمسة «اعتقلوا بتهمة التخطيط لإقامة تظاهرات غير مرخصة». وأعلن مصدر أمني آخر أن الشرطة في عدن أطلقت سراح 6 نشطاء، بينهم قائد محلي في «الحراك الجنوبي» المطالب بالانفصال عن شمال اليمن، كانوا اعتقلوا في منتصف فبراير/ شباط.

في هذا الوقت، يواصل المحتجون اعتصامهم في صنعاء وتعز مطالبين بإسقاط النظام اليمني ومعلنين رفضهم لحوار يطرحه الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح الذي يحكم البلاد منذ 32 عاماً ويواجه أكبر حركة احتجاجية ضد نظامه.

وتحولت ساحة «التحرير» أمام جامعة صنعاء حيث يعتصم الآلاف، إلى متحف مفتوح للزوار، حيث تنتشر لافتات وصور ورسوم تسخر من النظام اليمني ومن صالح، ولا تخلو أيضاً من السخرية حيال النظامين التونسي والمصري اللذين سقطا في انتفاضتين شعبيتين.

وعرض المعتصمون صوراً لقادة عرب كتب فوقها «المنتخب العربي القادم»، في إشارة إلى أمكانية سقوط أنظمة عربية أخرى.

متظاهرون يرفعون أحد الأشخاص خلال مسيرة في ضواحي صنعاء (رويترز)

موسى يعلن عزمه الترشح لانتخابات الرئاسة المصرية

محاكمة وزير الداخلية المصري السابق الشهر المقبل

■ القاهرة - رويترز

□ قالت مصادر قضائية إن رئيس محكمة استئناف القاهرة، المستشار عبدالعزيز عمر قرر أمس الأحد (27 فبراير/ شباط 2011) تحديد جلسة الخامس من مارس/ آذار لبدء محاكمة وزير الداخلية المصري السابق أمام محكمة جنايات القاهرة.

وقال مصدر إن حبيب العادلي الذي أقيل خلال احتجاجات الغضب التي أدت إلى تنحي الرئيس حسني مبارك في 11 فبراير الجاري متهم في هذه القضية بغسل الأموال. وكانت نيابة الأموال العامة العليا حققت في بلاغ تلقته يوم 12 فبراير من وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي قالت فيه إن أحد البنوك أخطرها بأن شريكاً في شركة مقاولات أودع في الحساب الشخصي للعادلي مبلغ 4 ملايين ونصف مليون جنيه (720 ألف دولار) «بما لا يتناسب وطبيعة حسابه الشخصي». وفي الأسبوع الماضي قال المستشار عادل السعيد رئيس المكتب الفني للنائب العام والمتحدث الرسمي باسم النيابة العامة إن التحقيقات كشفت عن أن الشخص الذي أودع المبلغ في حساب العادلي «سبق أن أسندت إليه وزارة الداخلية تنفيذ إنشاء بعض البنايات السكنية في بعض المشروعات الخاصة في الوزارة».

في هذه الأثناء، قال عضو في اللجنة المكلفة بتعديل الدستور المصري أمس إن من المقرر إجراء استفتاء الشهر المقبل على تعديلات دستورية صاغتها اللجنة.

وصرح عضو اللجنة التي كشفت النقاب عن التعديلات المقترحة، صبحي صالح أمس الأول بأنه ستوجه دعوة رسمية لإجراء استفتاء خلال أسبوع وسيجرى التصويت عليها قبل نهاية مارس/ آذار. وتشمل التعديلات فتح باب الترشيح لخوض انتخابات الرئاسة وتقليص عدد الفترات التي يمكن أن يقضيها الرئيس في الحكم وضمان إشراف قضائي على الانتخابات.

وقال إن انتخابات مجلسي الشعب والشورى ستجرى بعد الاستفتاء ولكنه لم يحدد موعداً. وأضاف أن الانتخابات الرئاسية ستجرى عقب الانتخابات التشريعية.

في إطار متصل، قال بيان من مجلس الوزراء المصري أمس إن رئيس الوزراء قبل استقالة رئيس هيئة الرقابة المالية، زياد بهاء الدين. وأضاف البيان الذي حصلت وكالة «رويترز» على نسخة منه «تقدم الدكتور زياد بهاء الدين باستقالته إلى رئيس الوزراء الذي قبلها وكلف الدكتور أشرف الشرقاوي النائب الأول لرئيس هيئة الرقابة المالية بتولي مهام رئيس الهيئة».

ومن جهته، أعلن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى أمس (الأحد) أنه ينوي الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية في مصر التي يُنتظر أجراؤها، حسب الخطة المعلنة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الصيف المقبل.

نقل زعيمي المعارضة الإيرانية إلى «منزل آمن»

□ قالت جماعة حقوقية أمس الأحد (27 فبراير/ شباط 2011) إن زعيمي المعارضة الإيرانية، مير حسين موسوي ومهدي كروبي نقلاً سراً من منزليهما حيث كانا يخضعان فعلياً للإقامة الجبرية لدعوتهما أنصارهما لتنظيم احتجاجات مناهضة للحكومة. وكان موسوي وكروبي قد أرغما على البقاء في منزليهما في العاصمة طهران منذ أكثر من أسبوعين. وقالت بنات موسوي على موقع «كلمة» على شبكة الإنترنت إنهن منعن من الاقتراب من المنزل منذ 14 فبراير الجاري. ونقلت جماعة تعرف باسم «الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران»، وتعمل في الولايات المتحدة وألمانيا عن «مصادر مطلعة» قولها إن موسوي وكروبي وزوجتيهما نقلوا من منزليهم إلى «منزل آمن في منطقة قريبة من طهران». وقال المصدر إنهما لم يتعرضا لأي انتهاكات جسدية وأن المكان ليس سجناً. ولم ترد أية معلومة رسمية عن مكان تواجدهما. ودعا البرلمان لإلقاء القبض على الرجلين اللذين سبق أن قادا الاحتجاجات ضد إعادة انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد في يونيو/ حزيران 2009 ومحاكمتهما ومعاقبتهما بالإعدام شنقاً لدورهما فيما وصفه أنصار الحكومة «بالتحريض على العصيان».

السعودية قد تلجأ إلى الاحتياطيات لتمويل الخطة التنموية

□ قال وزير المالية السعودي، إبراهيم العساف أمس (الأحد) إن بلاده قد تلجأ إلى الاحتياطيات لتمويل القرارات التنموية التي أصدرها العامل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الأسبوع الماضي والهادفة للتعامل مع الضغوط الاجتماعية في المملكة.

وعاد الملك عبدالله إلى المملكة يوم الأربعاء الماضي بعد ثلاثة أشهر قضاها أثناء علاجه بالخارج. وأعلن لدى عودته عن إعانات للمواطنين السعوديين بقيمة 135 مليار ريال (36 مليار دولار) في محاولة واضحة لعزل المملكة عن موجة الاحتجاجات الشعبية في المنطقة.

وقال العساف لتلفزيون «العربية»: «هذه القرارات... ستصرف من خلال الموازنة العامة للدولة ونظراً لكبر حجم هذه المبالغ قد نحتاج إلى السحب من الاحتياطي لتغطيتها»، مضيفاً أن تلك القرارات ستعزز الثقة في أكبر اقتصاد عربي. وعززت السعودية احتياطياتها الأجنبية خلال السنوات الماضية بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط. وبلغت الاحتياطيات 1.65 تريليون ريال (440 مليار دولار) بنهاية ديسمبر/ كانون الثاني وفقاً للبنك المركزي.

وبموجب الموازنة التي أعلن عنها في ديسمبر تعتزم السعودية إنفاق 580 مليار ريال في 2011. وتشمل قرارات العاهل السعودي إنشاء صناديق عقارية جديدة لمساعدة السعوديين في الحصول على قروض سكنية وهي من القضايا الملحة في السعودية التي يبلغ عدد سكانها 18 مليون نسمة.

جاء ذلك في وقت أطلق فيه مثقفون سعوديون أمس نداءً من أجل إصلاحات واسعة في المملكة والتحول إلى «ملكية دستورية». وقال المثقفون وعددهم 123 في بيان إن «ما ترتب على الثورتين التونسية والمصرية من تفاعلات» في الدول العربية «أوجد ظروفاً تفرض (...) بذل أقصى الجهد في إصلاح الأوضاع قبل أن تزداد تفاقماً». وطالب الموقعون على النداء بـ«إعلان ملكي» يؤكد بوضوح على «التزام الدولة بالتحول إلى ملكية دستورية».

محافظ بابل يقدم استقالته احتجاجاً على نقص الخدمات والفساد والبطالة

المالكي يمهل الوزارات مئة يوم لتحسين أدائها وإلا تعرض الوزير للتغيير

■ بغداد - أف ب، د ب أ

□ أصدر مكتب رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي أمس الأحد (27 فبراير/ شباط 2011) بياناً أمهل فيه الوزارات فترة لا تتجاوز مئة يوم، من أجل تحسين أدائها، فيما أعلن ثالث محافظ استقالته إثر موجة التظاهرات في البلاد للمطالبة بالخدمات والعمل ومكافحة الفساد.

وعقد مجلس الوزراء العراقي الأحد جلسة استثنائية لمناقشة الأوضاع الخدمية إثر تصاعد موجة الاحتجاجات في البلاد. وجاء في البيان أنه «حدد فترة 100 يوم يجرى بعدها تقييم عمل الحكومة والوزارات كلاً على حدة ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها في تأدية العمل المناط بها، تبدأ من تاريخ اليوم». وأكد المالكي «إنه سيتم إجراء تغييرات على ضوء النتيجة التي سينتهي إليها التقييم».

وتطرق المالكي في لقائه إلى سبل مكافحة الفساد، مشدداً على «مسئولية كل وزير عما يجري في وزارته قبل وصولها إلى هيئة النزاهة وغيرها من المؤسسات المعنية بمحاربة الفساد».

وأعلن مستشار المالكي الإعلامي، علي الموسوي أن «جملة من القرارات اتخذت في الجلسة الاستثنائية وسيتم الإعلان عنها في مؤتمر صحافي للمالكي اليوم (الاثنين)».

ودفعت التظاهرات شبه اليومية، في مختلف المدن العراقية خلال الأيام الماضية السلطات إلى خفض رواتب المسئولين الحكوميين وتأجيل العمل بقانون التعرفة الجمركية الذي قد يساهم في ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

إلى ذلك، قدم محافظ بابل، سلمان ناصر الزركاني استقالته الأحد، ليكون ثالث محافظ يقدم استقالته منذ بدء التظاهرات احتجاجاً على نقص الخدمات والفساد والبطالة في العراق.

وفي الوقت الذي قدم فيه استقالته، أعلن تلفزيون العراقية الحكومي أن رئيس الوزراء (نوري المالكي) طلب من الزركاني التنحي. ومحافظ بابل، هو ثالث محافظ من ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي يقدم استقالته بعد محافظ البصرة شلتاغ عبود ومحافظ واسط لطيف حمد الطرفة. بدوره، دعا رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي أمس إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والمجالس المحلية إثر موجة الاحتجاجات التي عمت معظم المدن العراقية.

وقال النجيفي في مؤتمر صحافي «أدعو الحكومة والبرلمان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي». وأضاف «سنعمل في مجلس النواب على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات». وتابع «نعتقد أن إجراء انتخابات جديدة لكي يقول الشعب كلمته بمن يريده حتى يرضى الجمهور». وأكد النجيفي فتح تحقيق في كل ما جرى، وخصوصاً في المحافظات التي وقع فيها ضحايا»

نوري المالكي

دعوة جديدة للتظاهر يوم الجمعة أطلقها ناشطو «فيسبوك»

□ أطلق عدد من الناشطين العراقيين على موقع «فيسبوك» نداءً لتنظيم مظاهرات جديدة في جميع أنحاء العراق يوم الجمعة المقبل، أطلقوا عليه «جمعة الشهداء» إحياءً لذكرى القتلى الذين سقطوا في الأيام الأخيرة.

وكان 18 شخصاً قتلوا خلال التظاهرات التي جرت الجمعة والسبت الماضيين للمطالبة بتحسين الخدمات ومكافحة الفساد. كما لقي متظاهرون وشرطي مصرعهم في تظاهرات جرت منذ أيام في مدينة الكوت كبرى مدن محافظة واسط (جنوب) وإقليم كردستان شمال البلاد.

ودعت حركة تطلق على نفسها «ثوار العراق» إلى التظاهر الجمعة لتمجيد ذكرى هؤلاء القتلى، فيما دعا ناشطون آخرون إلى إطلاق «جمعة الندم» على هذه التظاهرة حيث تصادف مرور عام على الانتخابات التشريعية.

وقال هؤلاء في نداء على صفحة «جياع» على موقع «فيسبوك» «نحن وأنتم على موعد مع جمعة الندم ... في الذكرى السنوية الأولى للانتخابات التشريعية التي أوصلت أعضاء مجلس نواب لايستحقون حمل أمانة العراق وتطلعات العراقيين».